



بيان صحفي

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة تحت عنوان "نظام الأسد بين متغيرات السياسة وثوابت الإدانات الحقوقية" بدعوة من مركز حرمون للدراسات

أقام مركز حرمون للدراسات المعاصرة ندوة بعنوان "نظام الأسد بين متغيرات السياسة وثوابت الإدانات الحقوقية"، وذلك يوم الثلاثاء 21/ أيلول/ 2021 عبر الإنترنت، واستضاف كلاً من السيد فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والسيدة أيمن أبو هاشم - سياسي وحقوقية، والمحامية ربا الحمود، وإدارة وحوار الإعلامية ديمة ونوس.

تناولت الندوة التغيرات في السياسة الدولية تجاه النظام السوري ومحاولات تطبيع العلاقات معه، واستمرار الإدانات الدولية والأممية لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري. كما ناقشت التقارير الأخيرة الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة ومنظمة العفو الدولية التي أكدت أن سوريا لا تزال بلد غير آمن لعودة اللاجئين، والأسباب التي دعت بعض اللاجئين للعودة إلى سوريا، إضافة إلى أوضاع فلسطيني سوريا والانتهاكات التي يتعرضون لها، وسياسة النظام السوري في الاستمرار بعمليات الاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب حتى في حالة عدم وجود عمليات عسكرية ضده. واختتمت الندوة بالحديث عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها بقية أطراف النزاع في سوريا.

استهلّ السيد فضل عبد الغني مداخلته بالتأكيد على ثبات الموقف الحقوقي من انتهاكات النظام السوري منذ آذار 2011، وعدم استثماره سياسياً. وفي هذا السياق أشار السيد فضل إلى ثلاثة تقارير دولية قد صدرت مؤخراً عن سوريا، عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة، ومنظمة العفو الدولية، وأخيراً التقرير العالمي للتحالف الدولي للقضاء على الذخائر العنقودية، الذي أشار إلى أن سوريا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تشهد استخداماً مستمراً للأسلحة العنقودية منذ عام 2012. وتطرّق عبد الغني إلى ما خلص إليه التقرير بشأن سوريا، وقال إنه سجل أعلى حصيلة للضحايا في سوريا في عام 2020، والتي شكّلت ما نسبته 52% من حصيلة ضحايا الذخائر العنقودية على مستوى العالم. ولفت إلى خطورة مخلفات هذه الذخائر مستشهداً بما ذكره التقرير من أن 44% من إجمالي ضحايا الذخائر العنقودية كانوا من الأطفال و24% من الإناث؛ الأمر الذي يؤكد مجدداً على أن سوريا بلد غير آمن على من يقطن فيها، كما أنها من باب أولى ليست ملاذاً آمناً لإعادة اللاجئين أو النازحين. وهذا ما أكد عليه أيضاً [تقرير لجنة التحقيق الدولية الأخير](#) الصادر في 14/أيلول/2021، وأكّد عبد الغني ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية الأخير الصادر بعنوان ["أنت ذاهب إلى الموت"](#)، من أن انتهاكات عديدة تمارس بحق اللاجئين العائدين إلى مناطق سيطرة النظام السوري، مُشيراً إلى تعرضهم للاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري، والابتزاز، وحتى حالات اغتصاب لأطفال. وأردف عبد الغني أن هذه الانتهاكات ذاتها تمارس بحق المقيمين في سوريا وليس فقط بحق العائدين. ورأى السيد فضل أن هذه التقارير الثلاثة حملت رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي، مفادها:

- عدم التذرع بتوقف الأعمال القتالية، لأن انتهاكات النظام السوري لا تقتصر على القصف والتشريد، وتوقّف نمط من أنماط الانتهاكات لا يعني وجود مناطق آمنة.
- قبول طلبات اللجوء المقدمة من قبل السوريين، وحثّ اللاجئين على عدم العودة، والتأكيد على أن إعادة أي لاجئ قسرياً سوف تعرضه لانتهاكات فظيعة، وتحميل الدولة التي أعادته جزء من المسؤولية الحقوقية القانونية.
- ما دام نظام الأسد وأجهزته الأمنية القمعية المتوحشة مستمرين في السلطة فلن يكون هناك عودة آمنة وطوعية للاجئين والنازحين.

وأضاف فيما يتعلق باستمرار النظام السوري بتنفيذ عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب أن من أخطر النقاط أن المعتقل لدى النظام السوري لا يعلم ما هي عقوبته، ما مقدارها وحجمها، ومتى ستتوقف، وهذا بحد ذاته أسلوب تعذيب، حيث أن التعذيب لدى نظام الأسد غير مرتبط بسير الأعمال العسكرية. وفي السياق ذاته ذكّر عبد الغني بأن قرابة 140 ألف معتقل ومختف قسرياً لا يزالون لدى النظام السوري، هؤلاء يتعرضون بشكل أو بآخر لنمط أو أكثر من أنماط التعذيب، وهذا ما يجعل الوفيات بسبب التعذيب مستمرة، وبالتالي فإنّ نظام الأسد لا يزال يشكل خطراً وجودياً على جميع هؤلاء المعتقلين، لا سيما وأنّ حصيلة المعتقلين والمختفين قسرياً في اضطراد، بسبب استمرار النظام السوري بعمليات الاعتقال من جهة ولأنّ مراسيم العفو الـ 18 التي أصدرها رأس النظام السوري منذ آذار 2011 تعمّد عدم تشميلها المعتقلين السياسيين.

وعلى صعيد آخر أعربَ عبد الغني عن أسفه لعدم إشارة تقرير لجنة التحقيق الدولية إلى انتهاكات القوات الروسية بشكل مباشر: "كانت هذه نقطة نقاش موسَّع مع الزملاء في لجنة التحقيق الدولية، وقد ساهمنا قدر الإمكان في هذا التقرير، وكنا نأمل أن يتم إدراج حوادث انتهكت فيها روسيا بشكل واضح القانون الدولي الإنساني، حيث تم قصف العديد من مراكز الدفاع المدني". وأشار إلى ما أورده التقرير ذاته من انتهاكات هيئة تحرير الشام وبشكل خاص شنَّ هجمات عشوائية، والاحتجاز، والتضييق على الحريات العامة، بما فيها حرية الرأي والتعبير، وكذلك انتهاكات قوات سوريا الديمقراطية، بما في ذلك الفساد وسوء الإدارة: مما تسبب في سخط السكان وبخاصة العرب منهم، كما تطرَّق إلى مظاهرات منبج ومقتل خمسة مدنيين، وإلى حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب، وبشكل خاص اعتقال المدرسين، إضافة إلى التضييق الشديد على حرية الرأي والتعبير، ولفَّت عبد الغني إلى ما أشار إليه التقرير من الظروف اللاإنسانية التي ترقى إلى جريمة حرب، التي يتعرض لها قرابة 60 ألف شخص لا يزالون محتجزين في مخيم الهول 55 ألف منهم نساء وأطفال، وإلى احتجاز 27000 طفل، 33% منهم دون سن الخامسة، وأشار أيضاً إلى أورده التقرير عن انتهاكات الجيش الوطني/المعارضة المسلحة، كالقصف العشوائي، والاحتجاز والتعذيب، وأن بعض هذه الممارسات كانت تستهدف الأكراد بشكل أساسي تحت ذريعة انتمائهم أو دعمهم لقوات سوريا الديمقراطية.

واختتم عبد الغني حديثه بالقول "إن إنكار ارتكاب الانتهاكات من قبل بقية أطراف النزاع، ومهاجمة الجهات التي تقوم بتوثيقها، هذا يشير إلى أننا ما زلنا بعيدين جداً عن مطالب الثورة في الحرية والكرامة لجميع السوريين. يجب على مرتكب الانتهاك أولاً الاعتراف بما يتم ارتكابه، والتحقيق به، وخلق مساءلة حقيقية، وطرد المتورطين في هذا الانتهاك، وتعويض الضحايا والاعتذار عنها، ويجب على المعارضة السياسية أن تلعب دوراً بارزاً في هذا الاتجاه لردع مرتكبي الانتهاكات وإيقافها، وتقديم بديل حضاري ديمقراطي للمجتمع السوري والمجتمع الدولي".

بالإمكان الاطلاع على الندوة كاملة عبر [الرابط التالي](#).